خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية

The green economy option between success opportunities and failure indicators in the Arab region

تاريخ الاستلام : 2019/03/25؛ تاريخ القبول : 2019/09/17

* د. قرين ربيع
د. حراق مصباح

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة

ملخص

يشكل الطريق نحو الاقتصاد الأخضر تحديا مهما على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث تشهد الدول العربية اليوم مرحلة تحول في مسارها الإنمائي، والذي يعد فيها الاقتصاد الأخضر فرصة لاعتماد نماذج اقتصادي جديد، و من خلال هذا الطرح نقدم هذه الورقة البحثية التي تهدف إلى إعطاء جملة من المبادرات الناجحة في المنطقة العربية في مجال الاقتصاد الأخضر، وذلك بالإستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي لاستخلاص الدروس والإستفادة منها في صياغة سياسات التنمية وزيادة فرص النجاح في تطبيقها.

إن نجاح مبادرات الاقتصاد الأخضر يتطلب بناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والتنسيق في المجالات البيئية، الإقتصادية والمالية، وضرورة تطوير نماذج اقتصادية جديدة من أجل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، تحقق فرص عمل جديدة وتقضي على الفقر وتتقدم نحو تنمية شاملة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، مؤشرات الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، التنمية، التجارب العالمية في مجال الاقتصاد الأخضر.

Abstract

The path to the green economy is a major challenge at the regional and global levels, and Arab countries are now looking for a turning point in their development process, in which the green economy is one of the most way of adopting a new economic model. In this research paper we extract several successful lessons from Arab countries in the context of the green economy, and in order to achieve our goal we use a descriptive and analytical approach, and this to extract results and formulate a new model development policies and increase the opportunities for success in their application.

The success of green economy initiatives requires the establishment of effective partnerships between the public and private sectors, environmental, economic and financial coordination requires developing a new economic model for the transition to a green economy, creating new jobs, eradicate poverty and move towards global and sustainable development.

Keywords: green economy, indicators of green economy, sustainable development, development, global experiences in the green economy.

Résumé

Le chemin qui mène à l'économie verte est un défi important aux niveaux régional et mondial, et les pays arabes sont aujourd'hui à la recherche d'un tournant dans leur processus de développement, dans lequel l'économie verte est l'un moyen d'adopter un nouveau modèle économique. Dans ce document de recherche on a extraire plusieurs lessons réussies des pays arabes dans le cadre de l'économie verte, et afin d'atteindre notre objectif on utilise une approche descriptive et analytique, et cela pour extraire des résultats et bien formuler de nouveau modèle des politiques de développement et augmenter les opportunités de succès dans leur application.

Le succès des initiatives d'économie verte exige la mise en place de partenariats efficaces entre les secteurs public et privé, une coordination dans les domaines environnemental, économique et financier nécessite de développer un nouveau modèle économique pour la transition vers une économie verte, de créer de nouveaux emplois, d'éliminer la pauvreté et de progresser vers un développement global et durable.

Mots clés: économie verte, indicateurs de l'économie verte, développement durable, développement, expériences mondiaux dans l'économie verte.

* Corresponding author, e-mail: cmp25a@yahoo.fr

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2019.

مقدمة:

لا شك أن خيبة الأمل في نظامنا الاقتصادي السائد قد ساهمت في تلك القوة التي اكتسبها مبدأ الاقتصاد الأخضر، كما ساهمت في بروز العديد من الأزمات الإقتصادية التي حدثت أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، ونخص بالذكر الأزمة المالية والاقتصادية عام 2008، ولكننا شهدنا في نفس الوقت ظهور دلائل عديدة على وجود طريقة للتقدم نحو الأمام، ونظام اقتصادي جديد لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر البيئية، والندرة الإيكولوجية والمفارقات الاجتماعية، كما أن هناك خرافة تقول بأن الاقتصاد الأخضر رفاهية لا يقدر على تحمل ثمنها سوى الدول الغنية، بل ما هو أسوأ من ذلك أنه عبء ثقيل تفرضه الدول المتقدمة لتقييد التقدم وإدامة الفقر في الدول النامية، وعلى عكس هذا المفهوم نجد أن هناك العديد من الأمثلة التي تتم فيها التحولات إلى الاقتصاد الأخضر في العديد من القطاعات في العالم النامي والتي تستحق المحاكاة.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية دراستنا حول:

ما هي أهم المبادرات الناجحة التي سعت الدول العربية من أجل تنفيذها في إطار ما يعرف بالاقتصاد الأخضر؟

التساؤلات الفرعية: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الإطار النظري الذي يحدد ماهية الاقتصاد الأخضر؟
- ما هي المؤشرات المعتمدة في قياس الاقتصاد الأخضر، مع إبراز استراتيجيات التحول المحورية من الاقتصاد البني نحو الاقتصاد الأخضر؟
- ما هي أهم المشاريع المطبقة من قبل الدول العربية الناجحة في ما يخص الاقتصاد الأخضر؟

فرضيات الدراسة:

- الاقتصاد الأخضر من المفاهيم والمصطلحات الحديثة التي تعزز نهج التنمية المستدامة.
- هناك مؤشرات أساسية كمية ونوعية يمكن الإستعانة بها لقياس التقدم المحرز فيما يخص الاقتصاد الأخضر.
- باشرت العديد من الدول العربية في تطبيق المشاريع المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وهذا سعيا منها لمواكبة ركب الدول المتقدمة هذا من جهة، ولتعزيز اقتصادياتها الوطنية من خلال ترشيد استخدام الموارد المحدودة وخلق فرص استثمار وعمل جديدة.

أهداف الدراسة: تندرج أهم اهداف الدراسة في:

- تسليط الضوء على المفاهيم الجديدة للاقتصاد الأخضر والصناعة الخضراء.
- محاولة التعرف على أهم الإستراتيجية المطبقة من طرف بعض الدول العربية، للاستفادة منها، وجعلها قاعدة فكرية يمكنها تنوير صانعي السياسات العامة وخاصة العربية منها.

منهج الدراسة: سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا، لتوافقه مع وصف وتحليل العناصر التي يمكنها دعم الاقتصاد الأخضر، مع تحليل خطط وإستراتيجيات بعض الدول العربية في التوجه نحو هذا الاقتصاد الأخضر.

تقسيم الدراسة: سيتم تقسيم الدراسة من أجل الإجابة على التساؤلات الفرعية سابقة الذكر إلى ثلاثة أقسام، سنتناول في القسم الأول ماهية الاقتصاد الأخضر، أما القسم الثاني فسيتم تخصيصه لدراسة مؤشرات، متطلبات وتحديات والحلول من أجل التحول للاقتصاد الأخضر، وفي القسم الثالث والأخير والذي سيتم تخصيصه لعرض أهم مبادرات الدول العالمية والعربية فيما يخص الاقتصاد الأخضر.

أولا: ماهية الاقتصاد الأخضر:

سنتناول في هذا العنصر كلا من مفهوم الاقتصاد الأخضر وجذوره التاريخية، مع تبيان أهم أهداف هذا الاقتصاد.

1- مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه: " الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، وفي الاقتصاد الأخضر يجب أن يكون النمو في الدخل وفي العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة والتي تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي، وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه، بل ويعيد بنائة عند الحاجة، باعتباره مصدرا للمنفعة العامة، خاصة عند الفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة". [1]

كما يعرف أيضا على أنه: " اقتصاد يراعي البيئة، ويحد من استنزاف مواردها، وهو مناقض للاقتصاد البني (أو الاقتصاد الأسود كما يطلق عليه أحيانا)، والذي يقوم على استخدام الوقود الأحفورى (مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي). وتخضير الاقتصاد مفهوم آخر، يستخدم مع مصطلح الاقتصاد الأخضر، والذي يعني ذلك: " النشاط الذي يتفق مع البيئة ويصادقها، والذي ليست له أية مخلفات أو آثار ضارة بالبيئة، أو على الأقل لا يضيف أية أعباء جديدة على البيئة أو يزيد درجة تلوثها وتدهورها". [2]

ويمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر هو: " اقتصاد يتم فيه توجيه النمو في الدخل (على المستويين الوطني والعالمي) وفي قوة العمل من خلال الاستثمارات التي يقوم بها كل

من القطاعين العام والخاص، بحيث يؤدي ذلك إلى كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، وتخفيض الانبعاثات والملوثات الضارة بالبيئة، والحد من النفايات، والحيلولة دون حدوث خسائر في التنوع الأحيائي (البيولوجي)، أو تدهور في النظم البيئية (الإيكولوجية)، أو تغييرات بشرية في الأنماط المناخية".[3]

وتعرف منظمة العمل الدولية عام 2013 الاقتصاد الأخضر بأنه: " اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا، ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية، ويولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الإقتصادية إلى المستويات التي تتحقق بها الاستدامة". [4]

يعتبر الاقتصاد الأخضر: " اقتصادا منخفض الكربون أي أنه ذات كفاءة وهو نظيف من حيث الإنتاج لكنه أيضا شامل من حيث الاستهلاك والنتائج، استنادا إلى المشاركة والتداولية والتعاون والتضامن والصمود والترابط. وهو ينصب على توسيع الخيارات والاختيارات فيما يتعلق بالاقتصاديات الوطنية، باستخدام سياسات حمائية مالية واجتماعية هادفة ومناسبة، وتدعمه مؤسسات قوية موجهة بشكل محدد نحو الحفاظ على "الحدود الدنيا" الاجتماعية والإيكولوجية، ويدعم الاقتصاد الأخضر الشامل المساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء، وخصوصا الفئات الفقيرة الضعيفة وموجهة للموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والملكية والرقابة على الأرض وغيرها من أشكال الملكية، والإرث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، على النحو المعبر عنه في الهدف الأول للتنمية المستدامة، وبشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان". [5]

وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك تعريفا عمليا، يفهم بناءا عليه الاقتصاد الأخضر بأنــه: "اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية. وأما على مستوى عملياتي أكثر، فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي، وهذه الاستثمارات هي أيضا تكون موجهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، وكذلك في حالات كثيرة بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية والقطاعية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاسا ملائما للتكاليف البيئية". [6]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الاقتصاد الأخضر:

- هو اقتصاد منخفض الكربون؛
- يخفف من حدة التلوث البيئي؛
- يؤدي إلى التنمية البشرية، من حيث تحسين رفاهية الفرد والقضاء على الفقر؛
- يحافظ على حق الأجيال اللاحقة من خلال تنمية اقتصادية مستدامة؛

- يساهم في التنوع البيولوجي.

2- الجذور التاريخية لمفهوم الاقتصاد الأخضر:

في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في عام 1992 في "ريو دي جانيرو" في البرازيل اعتمدت الحكومات جدول أعمال القرن الواحد والعشرون، والذي تضمن برنامجا يقضي بأن تتعاون الدول معا على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي مساند ومنفتح من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في كل البلدان، وذلك من أجل التصدي بشكل أفضل لمشاكل التدهور البيئي. (7)

قد أظهر عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاقتصاد الأخضر هذا المبدأ بصورة جلية في عام 2008، وبصفة خاصة من خلال الاتفاقية البيئية العالمية الجديدة (GGND)، حيث توصي هذه الاتفاقية الأخيرة بمجموعة من الاستثمارات العامة والسياسات التكميلية والإصلاحات السعرية التي تهدف لبدأ الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتبعث الحيوية في الاقتصاد وسوق العمل، وتتعامل مع الفقر المستديم في نفس الوقت، وكان مقترح الاتفاقية البيئية الخضراء العالمية الجديدة كرد فعل سياسي مناسب للأزمة الإقتصادية والمالية لعام 2008. (8)

دشن برنامج البيئة في سنة 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر لوضع سياسات ومسارات من أجل مزيد من النمو الاقتصادي المستدام، ونشر في عام 2011 تقرير الاقتصاد الأخضر الذي عمل على زيادة تعزيز الحالة الاقتصادية من أجل التنمية المستدامة.

وقد برز مفهوم الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي في عام 2012 عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في "ريو دى جانيرو" بالبرازيل، وكان المحور الرئيسي لموضوعاته " اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر". (9)

في سنة 2013، أقر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بموجب مقرره 8/27، بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أنه توجد هناك مسارات مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي سنة 2014 اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة القرار 10/1 بشأن الرؤى والنهج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وفيه رحبت بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة " المستقبل الذي نصبو إليه".

أ -3

هداف الاقتصاد الأخضر:

يعتبر الاقتصاد الأخضر الشامل اقتصادا منخفض الكربون أي أنه ذات كفاءة وهو نظيف من حيث الإنتاج لكنه أيضا شامل من حيث الاستهلاك والنتائج، استنادا إلى المشاركة والتداولية والتعاون والتضامن والصمود والترابط. وهو ينصب على توسيع الخيارات والاختيارات فيما يتعلق بالاقتصاديات الوطنية، باستخدام سياسات حمائية مالية واجتماعية هادفة ومناسبة، وتدعمه مؤسسات قوية موجهة بشكل محدد نحو الحفاظ على "الحدود الدنيا" الاجتماعية والإيكولوجية. ويدعم الاقتصاد الأخضر الشامل المساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء، وخصوصا الفئات الفقيرة الضعيفة وموجهة للموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والملكية والرقابة على الأرض وغيرها من أشكال الملكية، والإرث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصِغر، على النحو

المعبر عنه في الهدف الأول للتنمية المستدامة، وبشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. [10]

ومن أهم الأهداف الإستراتيجية للاقتصاد الأخضر كونه: [11]

أ- الاقتصاد الأخضر يعزز السعي إلى التخفيف من حدة الفقر:

إن الإستراتيجية التي تعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الأخضر وأن تعود بالنفع على البيئة من خلال تجديد رأس المال الطبيعي وتعزيزه، بالإضافة إلى التخفيف من حدة الفقر، وهنالك عدد من القطاعات الإقتصادية ذات الأهمية الوثيقة الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعلى سبيل المثال، يعد قطاع مصائد الأسماك قطاعا أساسيا للتنمية الإقتصادية والعمالة والأمن الغذائي لصالح الملايين من البشر في العالم، كما أن تعزيز القطاع الزراعي يجعله قطاعا مستداما يساهم في التخفيف من حدة الفقر، كذلك فإن الزراعة المستدامة يمكن أن تزيد المساواة والإنصاف في توزيع الأغذية المنتجة، وفي الوقت نفسه تتيح الوسائل الكفيلة بتحقيق زيادات في غلاة المحاصيل، ويمكن ان تكون ظواهر الجوع والفقر والصحة والبيئة وثيقة الارتباط بالممارسات المتبعة في الزراعة والناتج المستمد منها، ومن ثم فإن الزراعة المستدامة تنطوي على إمكانات جديرة بالاعتبار للارتقاء بنوعية الحياة في المجتمعات المحلية الريفية.

ب- الاقتصاد الأخضر ينطوي على إمكانات لاستحداث فرض عمل إضافية:

يتنبأ تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر بأن من شأن الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر لغاية العام 2050 أن تحقق مكاسب في العمالة تتجاوز ما يمكن أن يحققه المخطط التصوري القائم على أسلوب العمل كالمعتاد، وسف تتحقق ماديا فرص عمالة جديدة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والنقل والزراعة المستدامة والنسيج، وفي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي التحول إلى الممارسات المستدامة إلى زيادة عدد فرص العمل في العمليات الزراعية وفي مجالات سلاسل الإمداد في مراحل ما قبل الحصاد ومع بعد الحصاد، وعلى نحو مماثل، فإن الإستثمار في تحسين موارد الطاقة وكفاءة استخدام الموارد في قطاع السياحة متوقع له ان يؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل.

ج- الاقتصاد الأخضر يعزز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة:

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفورى المرتفعة وغير المستقرة، بالإضافة إلى تقديم حوافز تخفيفية، فإن نظام الطاقة الحالي المبني على الوقود الأحفورى هو مصدر تغير المناخ، ويعد قطاع الطاقة مسؤولا عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن المتوقع أن تصل تكلفة التكيف المصاحبة لتغير الطقس إلى 50- 170 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، والتي ستتحمل الدول النامية أكثر من نفها، وتواجه العديد من تلك الدول تحديات من جراء أسعار الوقود الأحفورى المرتفعة وغير المستقرة باعتبارها مستوردة للبترول، فمثلا يمثل البترول 10- 15 % من إجمالي الواردات في البلدان الأفريقية المستوردة للبترول، ويستهلك أكثر من 30 % من عائدات صادراتها في المتوسط، وتخصص بعض الدول الأفريقية، ومنها كينيا والسنغال أكثر من نصف عائدات صادراتها لاستيراد الطاقة، بينما تنفق الهند 45 % من تلك العائدات. إن الإستثمار في مصادر الطاقة المتجددة المتوافرة حاليا، يمكن ان يحسن من أمن الطاقة بصورة ملحوظة، وبالتالي من الأمن الاقتصادي والمالي. [12]

الحفز على كفاءة استخدام الطاقة والموارد في جميع مناحي القطاعات الإقتصادية هدف محوري من الأهداف المنشودة في الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، علاوة على ذلك، فإن التحول إلى الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع مناحي القطاعات الإقتصادية من شأنهما أن يؤمنا الاقتصاد من الصدمات التي تسببها أزمات أسعار الطاقة، وأن يؤديا إلى تحقيق مدخرات اقتصادية، ويشمل تخضير قطاع الطاقة توسيع نطاق توليد القدرة الكهربائية المنخفض الانبعاثات الكربونية وإلى دخول مرحلة الجيل الثاني من إنتاج الوقود الأحيائية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال البدائل عن الاستثمارات في مجال مصادر الطاقة الكثيفة الانبعاثات الكربونية، بالاستثمار في مجال مصادر الطاقة المتجددة، التي يمكن ان يتضاعف نصيبها إلى أكثر من ربع إجمالي الطلب على الطاقة الأولية بحلول العام 2050، كما يشمل تخضير استخدام الطاقة القيام بتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات الصناعة التحويلية والنقل والبناء، وإضافة إلى ذلك، فإن الحلول التي تعنى بالطاقة المتجددة بالاكتفاء بها من خارج شيكات الكهرباء الرئيسية يتيح استغلال جزء فعال من حيث التكلفة من إستراتيجية تعنى بتوفير سبل الحصول على الطاقة لصالح أكثر من 1.4 بليون شخص ممن هم محرومون حاليا من الحصول على الكهرباء.

د- الاقتصاد الأخضر يحقق منافع بيئية:

حيث ترتبط المستويات الحالية للنفايات بقوة الدخل، فكلما ارتفعت مستويات الدخل، يتوقع أن ينتج العالم حوالي 13.1 مليار طن من النفايات في عام 2050، أي ما يزيد بنسبة 20 % عن الكمية المنتجة في عام 2009، ويمكن لزيادة كفاءة الموارد واستعادتها، الذين يجري تمكينها عن طريق السياسات العامة الذكية، أن تقلل من تدفقات النفايات المتعلقة بارتفاع مستويات المعيشة، وأن تتجنب المشاكل المستقبلية، ويعد مجال استعادة النفايات مجالا واسعا، حيث يتم استعادة 25 % فقط من كل النفايات وتدويرها، في حين يبلغ حجم السوق العالمي للنفايات من التجميع إلى التدوير، ما يقدر بنحو 410 مليار دولار أمريكي في العام. [13]

إن النقلة إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يؤدي إلى تخفيض محسوس في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ففي المخطط التصوري الاستثماري، الذي يستثمر فيه ما نسبته 2 % من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الإستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الجيل الثاني من الأوقدة الأحيائية، والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها 36 % في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي، تقاس بملايين الأطنان من معادل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030. وفي المخطط التصوري الاستثماري، من شأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة أن ينخفض حجمها من 30.6 جيغاطن في عام 2010 إلى 20.0 جيغاطن في عام 2050، ولذلك فإن الإستثمار في الاقتصاد منخفض انبعاثات الكربون ينطوي على إمكانات كبيرة لمواجهة التحديات التي يفرزها تغير المناخ، مع ان من الضروري القيام باستثمارات إضافية واتخاذ تدابير في إطار السياسات العامة من اجل الحد من تركزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى 450 جزءا من المليون أو لأقل من ذلك.

هـ- الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه:

يتضمن التنوع البيولوجي والذي يمثل النسيج الحي لهذا الكوكب الحياة على كافة المستويات، الجينات، الأنواع والنظم الإيكولوجية، ويسهم التنوع البيولوجي في رفاهية البشر على كل هذه المستويات، ويوفر اقتصاديات تتوفر لها مدخلات من موارد ثمينة،

وتتوفر لها خدمات تنظيمية وصولا إلى بيئة عمل آمنة، وتأتي هذه الخدمات غالبا، وهي ما يسمى بخدمات النظام الإيكولوجي في صورة سلع عامة وخدمات كانت غير مرئية اقتصاديا قبل هذا، بما كان سببا رئيسيا في تقييمها بأقل من قدرها وإساءة إدارتها، والخسارة الناتجة في النهاية.
ويمكن تقدير القيم الإقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي تلك، وتمثل قيمة تلك الخدمات الإيكولوجية جزءا أساسيا من رأس المال الطبيعي، وتمثل الموارد الطبيعية مقل الغابات، والبحيرات، والأراضي الرطبة وأحواض الأنهار مكونات أساسية لرأس المال الطبيعي على مستوى النظام الإيكولوجي، وهي عامة للغابة في ضمان استقرار دورة المياه وفوائدها للزراعة والمنازل، ودورة الكربون، ودورها في التغلب على المناخ، وخصوبة التربة، وقيمتها في إنتاج المحاصيل والمناخ المحلي اللازم للإقامة الآمنة، ومصايد الأسماك اللازمة للحصول على البروتين، وكلها عناصر هامة للاقتصاد الأخضر. (14)

ثانيا: مؤشرات، متطلبات وتحديات والحلول من أجل التحول للاقتصاد الأخضر:

1-مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر:

إن المؤشرات التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي، تنظر للأداء الاقتصادي من خلال عدسة مشوهة، خصوصا ان مثل هذه التصرفات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي، ويعتمد النشاط الاقتصادي عادة على الانتقاص من قيمة رأس المال الطبيعي، إما باستنفاذ الموارد الطبيعية، أو بالتقليل من قدرة النظم البيئية على تقديم المنافع الإقتصادية، سواء عن طريق الإمداد أو سن اللوائح أو الخدمات الثقافية.
وفي الوضع المثالي تقيم التغيرات الحادثة في أردة رأس المال الطبيعي بقيمة مالية، وتدخل ضمن الحسابات القومية، كما يتم حاليا بناء نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA) الذي تقوم به الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، زكما يتم في طرق حساب صافي المدخرات القومية المعدلة بواسطة البنك الدولي.
وكلما اتسع استخدام مثل هذه المقاييس كلما أضحت لدينا مؤشرات أكثر صدقا للمستوى الحقيقي لنمو الدخل والأعمال وقابلية النمو، وإن نظم المحاسبة الخضراء أو محاسبة الثراء الشامل، هي أطر متاحة يتوقع ان يتبناها عدد محدود من الدول في أول الأمر، ثم تمهد الطريق لقياس الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر على مستوى الاقتصاد الكلي. (15)

ومن أجل قياس مستوى التقدم نحو الاقتصاد الأخضر ينبغي اعتماد نهج قائم على التمييز بين التدابير الخضراء والتدابير غير الخضراء، والمنتجات أو الخدمات تعد خضراء إذا كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الأخرى أو تحد من التلوث، ولا بد من وضع معايير مرجعية وطنية لقياس التقدم المحرز نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة استنادا إلى الظروف الوطنية، مثل: التقييم البيئي، الحفاظ على الموارد، الحد من التلوث، إيجاد عدد من الوظائف والإيرادات، ونصيب الموظف من الدخل المتوسط والرفاه.
ومع أنه لا توجد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها دوليا لقياس مسار التقدم صوب إقامة الاقتصاد الأخضر، ويمكن ان تندرج تلك المؤشرات في ثلاث فئات رئيسية وهي: (16)

أ- المؤشرات الإقتصادية: ومنها مثلا حصة الاستمارات القطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوث، أو كذلك

حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة، التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلى الاستدامة.

ب- المؤشرات البيئية: والتي تتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومنها مثلا كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات، على سبيل المثال، بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.

ج- المؤشرات التجميعية: بشأن مسار التقدم والرفاه الاجتماعي، ومنها مثلا المجاميع الإقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة " ما بعد الناتج المحلي الإجمالي"، التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاه الاجتماعي.

1- متطلبات وتحديات التحول إلى الاقتصاد الأخضر والحلول المقترحة:

أ- متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر: من أهمها: [17]

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- الإهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر مع زيادة الموارد؛
- الإهتمام بقطاع المياه مع ترشيد الاستخدام ومنع التلوث؛
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة؛
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة؛
- دعم قطاع النقل الجماعي؛
- تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء؛
- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة واستثمارها فيما هو مفيد وصديق للبيئة.

ب- تحديات التحول للاقتصاد الأخضر: وتتمثل فيما يلي: [18]

- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية؛
- تفشي ظاهرة البطالة لدى شرائح كثيرة وفي مقدمتها شريحة الشباب، وتحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى، أي زيادة وظائف في قطاعات معينة وتراجعها في قطاعات أخرى؛
- إمكانية نشوء سياسات حمائية وحواجز فنية أمام التجارة الخارجية؛

- تفاقم ظاهرة الفقر، والافتقار إلى الخدمات الصحية الدنيا وإلى المياه النظيفة، والافتقار إلى كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة؛
- يعتبر خيارا مكلفا قد لا ينتج عنه نجاحا أكيدا على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف إنمائية أخرى؛
- ارتفاع تكلفة التدهور البيئي في الدول العربية.

ج- الحلول المقترحة لبلوغ الاقتصاد الأخضر: من أجل نجاح مسار التوجه نحو تطبيق الاقتصاد الأخضر يجب:[19]

- **إنشاء إطار تشريعي سليم:** حيث أن الإطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء؛
- **تحديد أولويات الإستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعو إلى تخضير القطاعات الإقتصادية:** إن الدعم الذي يتسم بمراعاة المصلحة العامة أو بمزايا خارجية إيجابية يمكن أن يكون محفزا قويا على الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، حيث يمكن استخدام الدعم الأخضر، كتدابير دعم الأسعار والحوافز الضريبية والدعم على هيئة منح وقروض مباشرة لعدد من الأسباب:

✓ للعمل سريعا من أجل تجنب الانحصار في الأصول والنظم غير المستدامة، أو فقدان رأس المال الطبيعي القيم الذي يعتمد عليه الشعب لكسب رزقه؛

✓ لضمان بناء البنية التحتية والتكنولوجيات الخضراء، لا سيما تلك التي تحظى بمزايا غير مالية كبيرة أو مزايا مالية يصعب على الجهات الخاصة الحصول عليها؛

✓ لتشجيع الصناعات الخضراء الوليدة كجزء من إستراتيجية لبناء الميزة النسبية ودفع عجلة التوظيف والنمو على المدى الطويل.

- **الحد من الإنفاق الحكومي في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي:** تمثل الكثير من صور الدعم كلفة اقتصادية وبيئية كبيرة بالنسبة للبلدان، وإن الخفض المصطنع لأسعار السلع من خلال الدعم يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والإسراف في الاستخدام، مما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد المحدودة، أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية، على سبيل المثال قدر الدعم العالمي لمصايد الأسماك في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 27 مليار دولار سنويا، اعتبر ما لا يقل عن 60 % منه ضارا، ويعتقد أنه أحد العوامل الرئيسية الدافعة إلى الإفراط في صيد الأسماك المستنفذة تؤدي إلى فقدان منافع اقتصادية في حدود 50 مليار دولار أمريكي سنويا، أي أكثر من نصف قيمة تجارة المأكولات البحرية العالمية؛
- **توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق لتحويل أذواق المستهلكين وتشجيع الإستثمار الأخضر والإبتكار:** يمكن للضرائب والأدوات المبنية على

السوق أن تكون وسيلة فعالة لتحفيز الاستثمارات، فثمة تشويه كبير للأسعار موجودة مما قد يثبط الاستثمارات الخضراء أو يسهم في عدم توسيع نطاق هذه الاستثمارات، وفي عدد من القطاعات الإقتصادية مثل النقل عادة ما تكون العوامل الخارجية السلبية كالتلوث أو الآثار الصحية أو فقدان الإنتاجية غير منعكسة على التكاليف مما يقلل من الحافز على التحول إلى السلع والخدمات الأكثر استدامة، والوضع مشابه بالنسبة للنفايات، حيث لا تنعكس عادة التكلفة الكاملة المرتبطة بمعالجة النفايات والتخلص منها على أسعار السلعة أو خدمة التخلص من النفايات، والحل لهذه المشكلة هو دمج تكلفة العوامل الخارجية في سعر السلعة أو الخدمة عبر ضريبة تصحيحية أو رسوم أو جباية، في بعض الحالات باستخدام أدوات أخرى مبنية على آليات السوق، مثل نظم الرخص القابلة للتداول؛

- **الإستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم:** إن القدرة على انتهاز الفرص الإقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد لآخر، وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد للتعامل مع التغيير، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر قد يستلزم تدعيم القدرة الحكومية على تحليل التحديات وتحديد الفرص وترتيب أولوية التدخلات وحشد الموارد وتنفيذ السياسات وتقييم التقدم المحرز، فعلى سبيل المثال تم استخدام الضرائب البيئية بنجاح من قبل العديد من الدول النامية، غير ان تنفيذ وإدارة مثل هذه الضرائب قد يمثل تحديات مما قد يستلزم تعزيز القدرة الإدارية في بلد ما، وللحفاظ على القوة الدافعة وراء الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، يجب أن تكون الحكومات أيضا قادرة على قياس مقدار التقدم المحرز، ويتطلب ذلك القدرة على تطوير المؤشرات وجمع البيانات وتحليل وتفسير النتائج من أجل توجيه عملية رسم السياسات؛

- **تعزيز الحوكمة الدولية:** يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تسهيل وتحفيز الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وعلى سبيل المثال فإن الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف التي تقيم الإطار القانوني والمؤسسي للتعامل مع التحديات البيئية العالمية يمكنها ان تلعب دورا هاما في تعزيز أنشطة الاقتصاد الأخضر، فبروتوكول مونتريال بشان الموارد المستنزفة لطبقة الأوزون الذي يعد بشكل كبير أنجح الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف هي حالة تستحق الدراسة، فقد تمخض عن هذا البروتوكول مجال كامل يركز على استبدال والتخلص التدريجي من المواد المستنزفة للأوزون.

وبالطبع فإن الاتفاق البيئي متعدد الأطراف ذا الاحتمال الأقوى في التأثير على عملية الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وقد نجح بروتوكول "كيوتو" في إطار هذه الاتفاقية في تحفيز النمو في عدد من القطاعات الإقتصادية، كتوليد الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة، من أجل التعامل مع انبعاثات غازات الانبعاث الحراري على المستوى العالمي.

2- الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة:

تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئا رئيسيا لخطة عام 2030، وفيما يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل في كثير من الأهداف تعد العناصر المختلفة وما يرتبط بها من سياسات لمثل هذا الاقتصاد ذات أهمية كبيرة لتحقيق هدف العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام وهدف الاستهلاك والإنتاج

المستدامين. وعن طريق تركيز الاقتصاد الأخضر الشامل على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، يمكن أن يسهم برنامج الاقتصاد الأخضر في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع. ويمكن لنهج الاقتصاد الأخضر الشامل أن يساعد على تحقيق هذا إلى حد كبير، باستكمال أنشطة بناء القدرات في إطار خطة السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدعم مجموعة من السياسات والتدابير تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحول في أنماط الاستهلاك والإنتاج. [20]

ثالثا: التجارب العالمية والعربية من أجل تخضير الاقتصاد:

في هذا الجزء سنقوم باستعراض بعض المبادرات المتعلقة بالدول الأجنبية وهذا من أجل الإستفادة منها، مع عرض المشاريع التي قامت بها الدول العربية في إطار الاقتصاد الأخضر.

1- التجارب العالمية:

أطلق الصين مؤخرا تكنولوجيات فليلة الانبعاث الكربوني في السلسلة الكاملة لتوريد المركبات التي تعمل بآلية توليد الحركة ونقليها بغية تحقيق وفرات كبيرة في الطاقة وخفض الانبعاثات في صناعة السيارات.

وتكنولوجيات "الطاقة الجديدة" المتقدمة في المركبات التي تعمل بنظام آلية توليد الحركة ونقلها، وتشمل البطارية الكهربائية والتكنولوجيات الكهربائية الهجينة تتمتع بميزات الكفاءة الكبيرة في استهلاك الطاقة وانعدام الانبعاثات من ماسورة العادم.

ولئن كان استخدام المركبات الموفرة للطاقة يقلل الطلب على استيراد الوقود السائل، فإنه لا يقلل من أثره على البيئة إذا كان المدر الأساسي للكهرباء هو توليد الطاقة عن طريق حرق الفحم، والمشروع الذي يموله المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني وينفذ بالتعاون مع الجمعية الصينية لمهندسي السيارات سيتولى مبدئيا تجربة تكنولوجيات مبتكرة للمركبات التي تعمل بالطاقة الجديدة والمتجددة في "شنغهاي" و"يانشنغ". [21]

كما طبقت جمهورية كوريا سياسة المسؤولية الممتدة للمنتج (ERP) على التعبئة (الورق، الزجاج، الحديد، الألمنيوم والبلاستيك) على منتجات محددة (البطاريات، الإطارات، زيوت التشحيم ومصابيح الفلوريسنت) منذ عام 2003، وقد نتج عن هذه المبادرة إعادة تدوير 6 ملايين طن متري من المخلفات بين عامي 2003 و2007، مما زاد من معدل تدوير المخلفات بنسبة 14 % وفوائد اقتصادية تعادل 1.6 مليار دولار.

كما فرضت جنوب أفريقيا ضريبة على الأكياس البلاستيكية لتقليل القمامة غير المرغوب فيها، وفي عام 2009 أعلن وزير المالية في استعراضه للميزانية زيادة في هذه الضريبة، وفرض ضريبة أخرى على المصابيح العادية على مستوى التصنيع وعلى الواردات، وكان من المتوقع أن تدر ضريبة الأكياس البلاستيكية دخلا قدره 2.2 مليون دولار أمريكي في الميزانية، في حين كان من المتوقع أن تدر ضريبة المصابيح العادية حوالي 3 مليون دولار أمريكي.

كما تتمتع البرازيل بنظام تدوير يضاهي النظم الموجودة في الدول الصناعة في بعض المواد ويتم تدوير 95 % من جميع المعلبات المصنوعة من الألمنيوم و55 % من الزجاج، ويتم استعادة ما يقارب من نصف الزجاج والورق، وتدر عمليات التدوير الآن على البرازيل ما تبلغ قيمته نحو 6 مليار دولار أمريكي، وتجنبها 10 ملايين طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وعلى الرغم من هذه الإنجازات فإن هناك

مواد تبلغ قيمتها 5 مليارات دولار أمريكي تذهب إلى مقالب القمامة، ويمثل التدوير ما قيمته نحو 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي.
كما تم توظيف حوالي 500 ألف شخص في مجال تدوير المخلفات في البرازيل، ومعظمهم من جامعي القمامة المستقلين في وظائف غير رسمية، تدر دخولا ضئيلة وغير مستقرة ويعملون في ظروف عمل سيئة، وبناءا على مبادرات من الحكومات المحلية تم تنظيم ما يقرب من 60 ألف من عمال التدوير في تعاونيات أو نقابات، وهم يعملون في أعمال في أعمال رسمية وعقود خدمية، ويتجاوز دخل هؤلاء ضعفي دخل نظرائهم من جامعي القمامة المستقلين، مما يخرج العائلات من دائرة الفقر، وقد صدر قانون لإنشاء سياسة المخلفات الصلبة القومية (PNRS) في 2 أوت 2010 تهدف إلى استثمار تلك الإمكانيات، وهي تتولى التجميع والتخلص النهائي، ومعالجة المخلفات الصناعية والخطيرة في المناطق الحضرية، وقد نتجت تلك السياسة عن إجماع واسع مبني على حوار اجتماعي يشمل الحكومة وقطاع الإنتاج وأصحاب المصلحة في مجال إدارة المخلفات والأكاديميين.
كما زادت الحكومة الألمانية الضرائب عام 1999 على وقود المحركات والكهرباء والبترول والغاز في خطوات صغيرة متوقعة حتى عام 2003، واستخدمت العائدات مباشرة في الحد من التكاليف غير المتعلقة بالأجور للعمالة من خلال تخفيض مساهمة الشريك الاجتماعي في صندوق المعاشات والتقاعد، وتوصلت دراسة عن الآثار أجراها المعهد الألماني للبحوث الإقتصادية إلى أنه لولا تطبيق الضريبة البيئية لكانت المساهمة في صندوق المعاشات أعلى بمقدار 1.7 %، وترى التقديرات أن خفض التكاليف غير المتعلقة بالأجور للعمالة قد خلق 250 ألف فرصة عمل إضافية بالإضافة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 2 % في عام 2010. [22]

2- المبادرات الناجحة في المنطقة العربية في مجال الاقتصاد الأخضر:

2-1- تجربة المغرب: يتجه المغرب بعزم نحو تشجيع الاقتصاد الأخضر بالنظر لالتزامه السياسي في مجال التنمية المستدامة، وقد تم بالفعل اعتماد الميثاق الوطني والقانون الإطاري للبيئة والتنمية المستدامة، قصد مراعاة كل السياسات العمومية في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

لقد تم اعتماد مخطط استثمار أخضر، كما يتم التفكير حاليا في إحداث صندوق الإستثمار الأخضر، كما تم اعتماد خارطة الطريق للنمو الأخضر والتنمية الترابية في إطار أنشطة مجموعة التركيز المعنية "بالنمو الأخضر والتنمية الترابية".
كما حقق المغرب إنجازات ملموسة في مجموعة من المجالات مثل: مراقبة جودة الهواء، ومكافحة الاحتباس الحراري، واستغلال الغابة، وتطوير الطاقات المتجددة، والكهرباء الريفية، والحصول على الماء الصالح للشرب في المناطق الريفية، وتأهيل التربية البيئية، كما تبدل حاليا جهودا لتعزيز البنيات الأساسية لتطهير النفايات السائلة (500 مليون متر مكعب من المياه المستعملة غير المعالجة سنويا)، وتجميع النفايات، وتدويرها وتثمينها (4.5 مليون طن من النفايات الصلبة غير المعالجة سنويا)، وإعادة التشجير الذي يتم بوتيرة ضعيفة، والنجاعة الطاقية، والنقل المستدام، وترشيد استهلاك المياه، وتنمية الموارد المائية غير التقليدية.
وشهدت السنوات الأخيرة إنجاز إصلاحات واسعة النطاق على المستوى المؤسسي، والتشريعي والإستراتيجي، وتم تعويض كتابة الدولة المكلف بالماء والبيئة بالوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة في عام 2013، وتم إنشاء وكالات ومعاهد متخصصة (الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، والوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية،

معهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة)، كما تم أيضا إطلاق مشاريع المدن الخضراء.
وأنجزت العديد من دراسات التقييم البيئية الإستراتيجية (البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، مخطط المغرب الأخضر، رؤية 2020 للسياحة التي يتم إعدادها حاليا)، ويتم أيضا إعداد إستراتيجيتين وطنيتين لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وإستراتيجية النجاعة الطاقية، وتقرير عن حالة البيئة، ودراسة عن نظام المحاسبة البيئية، وتمت مراعاة الأداء في مجال البيئة ضمن القانون الجديد المتعلق بالصفقات العمومية 2014.
وتوجد العديد من البرامج القطاعية في طور التنفيذ والتي تساهم في تفعيل الاقتصاد الأخضر ومنها: [23]

أ- المخطط الشمسي 2020: والذي يهدف لإنجاز 5 محطات بقدرة إجمالية 2000 ميغاواط أي 14 % من الاحتياجات من الطاقة الشمسية، والذي سيساهم في تفدي 3.7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة، وتقدر تكلفة إنجازه بحوالي 70 مليار درهم؛

ب- مخطط طاقة الرياح المندمج 2020: والذي يهدف لإنتاج 2000 ميغاواط أي بحوالي 14 % من القدرة الكهربائية الإجمالية، وبتكلفة إجمالية قدرها 31,5 مليار درهم، أما عن حجم الانبعاثات التي سيتم تفاديها فتقدر بـ 5.6 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة.

ج- البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي 2030: ومن أهدافه:
-توفير ملياري متر مكعب في السنة من بينها 1.4 مليار متر مكعب في السنة في المستثمرات الزراعية؛

- الإنتقال نحو السقي الموضعي على مساحة 550000 هكتار في حدود سنة 2020؛

- 330000 هكتار مجهزة بأنظمة عصرية للاقتصاد في المياه في سنة 2013، أي حوالي 24 % من المساحة الإجمالية مقابل 11 % سنة 2017.

د- النجاعة الطاقية – البناء والصناعة والنقل في سنة 2030: ومن أهدافه:
- الاقتصاد في الطاقة بنسبة 12 % سنة 2020 و15 % سنة 2030؛
- تقليص انبعاثات الغازات الدفينة بنسبة 35 % المتعلقة بالمركبات؛
- تقليص الفاتورة الطاقية بنسبة 15 % بحلول 2030؛
- توفير 40000 منصب شغل في حدود سنة 2020؛
- تطبيق التسعير المتفاوت في استهلاك الكهرباء؛
- قانون النجاعة الطاقية في البناء.

هـ- البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها: ومن أهدافه:
- معدل جمع النفايات المنزلية والمماثلة لها في حدود 90 % عام 2020 مقابل 80 % عام 2013؛

- معدل التدوير 20 % في عام 2020؛
- بلوغ نسبة 100 % من المطارح المراقبة في المناطق الحضرية عام 2025؛
- توفير أكثر من 11000 منصب شغل مباشر.

و- المخطط الوطني لتطهير النفايات السائلة: حيث تقدر تكلفة هذا الإستثمار حوالي 43 مليار درهم، ومن أهدافه:

- معدل الربط بشبكة التطهير سيبلغ 80 % مقابل 72 % سنة 2011؛
- معدل تطهير مياه الصرف الصحي سيبلغ 60 % مقابل 24 % سنة 2011؛
- معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها بنسبة 50 % سنة 2020 و100 % سنة 2030؛
- توفير أكثر من 10000 منصب شغل مباشر.

ز- توفير الدعم المالي من خلال استحداث أجهزة ذات المنفعة الإيكولوجية: وتتمثل في: [24]

- ✓ **الصندوق الوطني للبيئة:** والذي يساهم في تمويل برامج التأهيل البيئي؛
- ✓ **صندوق التطهير السائل والمياه العادمة:** والذي يهدف لتمويل مشاريع التطهير؛
- ✓ **صندوق الحد من التلوث الصناعي:** من خلال دعم مشاريع الحد من التلوث الصناعي في الوحدات الصناعية والحرفية؛
- ✓ **صندوق التنمية الطاقية:** ومهمته مرافقة الإستراتيجية الطاقية في مجالات الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية؛
- ✓ **صندوق التنمية الفلاحية:** من أجل تشجيع الاستثمارات الفلاحية؛
- ✓ **صندوق مرافقة إصلاحات النقل:** لدعم مشاريع الطرقات وتجديد حظيرة النقل؛
- ✓ **صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والاجتماعية:** للمساعدة المالية للبرامج القطاعية ومشاريع تنمية التشغيل والمساهمة في تشجيع الإستثمار؛
- ✓ **الصندوق المغربي للتنمية السياحية:** دعم تطبيق رؤية 2020.

ح- الإطار القانوني للاقتصاد الأخضر في المغرب

جاء القانون الإطار للبيئة والتنمية المستدامة 99-12 [25]، وكان الخطوة الأولى في التنصيص على الاقتصاد الأخضر في المادة 18 الذي أكد أنه " تقوم الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والمقاولات الخاصة بتشجيع إعداد برامج في التنمية في خدمة التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر".

أما على مستوى التنظيم الإداري، فبعد أن كانت السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة وهي الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، تتألف بالإضافة إلى الديوان من إدارة مركزية تشمل الكتابة العامة وقسمين الأول يختص

بالمشاريع النموذجية ودراسات التأثير على البيئة [26]، والثاني يهتم بالميزانية والموارد البشرية إضافة إلى أربع مديريات [27]، أصبحت الآن تتألف من الكتابة العامة والمفتشية العامة ومديرية الرصد والدراسات والتخطيط ومديرية التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي والاقتصاد الأخضر ومديرية البرامج والإنجازات ومديرية الشراكة والتواصل والتعاون ومديرية المراقبة والتقييم البيئي والشؤون القانونية[28].

إذ تناط بمديرية التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي والاقتصاد الأخضر مهام وضع وتفعيل الآليات المتعلقة بنموذج الاقتصاد الأخضر بشراكة مع القطاعات المعنية[29].

وأهم المجالات التي ينبني عليها الاقتصاد الأخضر الطاقة وأهم القوانين التي ضمنت مساهمتها فيه في المغرب قانون النجاعة الطاقية [30]، والذي يهدف إلى الرفع من النجاعة الطاقية عند استعمال موارد الطاقة وتفادي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني، كما يتوخى القانون إدماج تقنيات النجاعة الطاقية بشكل مستدام على مستوى جميع برامج التنمية القطاعية، وتشجيع المقاولات الصناعية على ترشيد استهلاكها من الطاقة.

2-2- تجربة الجزائر: باشرت الجزائر عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وتشبيكها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروة وفرص عمل جديدة.

لقد أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010 - 2014)، والذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار، أهمية كبيرة في تحديث البنيات التحتية للاقتصاد، فقد تم تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة، وتم تخصيص غلاف مالي بلغ 2000 مليار دينار أي ما يعادل 27 مليار دولار لقطاع الماء والتطهير (سدود، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا في الموارد المائية ومحطات التطهير والتحلية)، بالإضافة إلى 7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي (تهيئة الإقليم) والبيئة (إحداث 4 مدن جديدة ونحو مائة بنية تحتية لحماية البيئة)، ويوجد المخطط الوطني لمكافحة التصحر قيد التنفيذ، وتم بذل جهود ملموسة في قطاع الغابات من خلال العمل منذ سنة 2000 على ترميم مساحة من المجال الغابي تقدر بنحو 530 ألف هكتار.

لقد تم تحقيق تقدم فيما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المالية السطحية للسدود ومعدل ربط السكن الحضري بالشبكة العمومية للتطهير، وفي مجال تثمين الموارد المائية غير التقليدية، هناك برنامج يعني بإنجاز محطات جديدة للتطهير (239 وحدة)، والذي من شأنه أن يمكن من بلوغ قدرة تطهير إجمالية تصل إلى 1.2 مليار متر مكعب سنويا سنة 2014 مقابل ما بين 660 و 750 مليون متر مكعب سنويا المسجلة في 2010، وقد بلغ حجم المياه العادمة المطهرة والموجهة للاستخدام الفلاحي 600 مليون متر مربع سنة 2011، في حين لم يكن يتجاوز 90 مليون عام 1999.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة (2015- 2019) لنمو الجزائر، الإستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة)، وتشكل بذلك فرصة لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة وتحقيق معدل نمو أعلى وأكثر استدامة (7% في أفق

2017)، كما يجب توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والإبتكار في المهن الجديدة للاقتصاد الأخضر.

كما طبقت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة (2002- 2012) ومخطط لتهيئة المجال الترابي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2010- 2030) ومخطط وطني للمناخ (2015- 2050) والذي يوجد في مرحلة الاستكمال، والبرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2011- 2030) والتي تقدر تكلفته الإجمالية ما بين 80 إلى 100 مليار دولار، ويتم إنجاز سياسات قطاعية في مجالات التربية البيئية والموارد الطاقوية، اقتصاد الماء وملاءمة قطاع الموارد المائية مع التغيرات المناخية والمحافظة على الأنظمة البيئية وتنمية الأرياف وإزالة التلوث الصناعي. ويجري التحضير لوضع إستراتيجية وطنية للتدبير المندمج للسواحل، وتم اعتماد تدابير ترمي إلى تحسين الفعالية الطاقوية، وبرنامج للنهوض بالطاقات المتجددة، وتوجد محطة هجينة لإنتاج الطاقة تعمل منذ سنة 2011، كما تم استحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز توفر 150 ميغاواط، منها 25 ميغاواط اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية في "حاسي الرمل".

لكن ثمة قطاعات مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية، التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 أكف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

كما اعتمدت الجزائر برنامج وطني لتطوير إمكانات الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة عام 2011، وقد مر هذا البرنامج بمرحلة تجريبية مخصصة لاختبار التقنيات المختلفة، وتنفيذ مشاريع تجريبية، من بينها محطة هجينة للطاقة (الغاز والطاقة الشمسية) بـ "حاسي الرمل"، محطة الطاقة الضوئية بـ "غرداية" ومحطة طاقة الرياح بـ "أدرار".

ونظرا للنتائج المشجعة لهذه المرحلة، إضافة للتطورات التكنولوجية وانخفاض تكاليف بعض فروع إنتاج الكهرباء كفرع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فقد دفع ذلك القطاع لإعادة النظر في البرنامج بهدف تعزيز الطموح في هذا المجال.

وعليه فقد تم تحسين البرنامج من قبل الحكومة إذ يهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة إلى 22000 ميغاواط موجهة للاستهلاك الوطني في آفاق عام 2030، من بينها أكثر من 4500 ميغاواط بحلول عام 2020.

يخص تطوير الطاقات المتجددة في إطار هذا البرنامج طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الشمسية الحرارية (CSP)، التوليد المشترك للطاقة، الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية.

يهدف هذا البرنامج إلى إنتاج طاقة متجددة تساهم بـ 27 % في ميزان إنتاج الطاقة بحلول عام 2030 ويتوقع تسخير جميع الموارد الضرورية، عن طريق استخدام الإستثمار الوطني والدولي بشكليه العام والخاص، وكنتيجة لذلك سيتم توفير حجم 300 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وفيما يخص خلق مناب الشغل، تتمثل الأهداف المرجوة في آفاق 2019 على إنشاء ما يقارب 1500000 منصب شغل دائم في الفلاحة والصيد والغابات. (31)

كما تسجل الجزائر تأخرا في مجال تدبير (الجمع، النقل والتخلص) وتثمين النفايات، وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة، كما أن قطاع تدوير النفايات يبقى هامشيا، وإنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد يكون معدوما، وتفقد الجزائر 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات.

ويسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول إلى نسبة 70 % في أفق عام 2020 مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 5 و6 %. [32]

2-3- تجربة الأردن: يمكن أن يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى رفد الإيرادات بمبلغ 1.3 مليار دينار، واستحداث 50 ألف فرصة عمل، وتحسين إدارة الموارد في الأردن على مدى فترة 10 سنوات، تشمل القطاعات الرئيسية المستهدفة للاقتصاد الأخضر الطاقة، المياه، النقل، إدارة النفايات، الزراعة والسياحة: [33]

أ- **قطاع الطاقة:** تنويع مصادر الطاقة وفقا لأحكام الإستراتيجية الوطنية للطاقة (2008- 2020) كما يلي: 29% الغاز الطبيعي، و14 % الصخر الزيتي، و10 % الطاقة المتجددة، إضافة إلى 6 % من الطاقة النووية، مما سيساعد على تقليل استخدام النفط من 60 % إلى 40 % من إجمالي مصادر الطاقة، بناء وتشغيل وتسليم مرافق طاقة الرياح والطاقة الشمسية، مع إزالة ضريبة المبيعات على سخانات المياه بالطاقة الشمسية، بالإضافة إلى تعديل كودات البناء لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وتقديم حوافز مالية، مثل المنح والإعفاءات الضريبية، لتشجيع استخدام السيارات الموفرة للطاقة، كما تم إنشاء الصندوق الأردني للطاقة المتجددة والكفاءة (JREEEF) لزيادة الاستثمار والتنمية في القطاع.

ب-قطاع النقل: مواصلة السعي لتطبيق إستراتيجية عمان للنقل العام لزيادة خيارات النقل العام وزيادة استخدام وسائل النقل العام.

ج- قطاع المياه: وتتضمن تحسين المحافظة على المياه ومعالجتها، وإطلاق جهود من القطاعين العام والخاص لتقليل استخدام المياه في مباني المكاتب، إضافة إلى ربط المزيد من الأسر في نظام الصرف الصحي (35 % غير موصولين) بهدف زيادة كمية مياه الصرف الصحي المعالجة.

د- قطاع إدارة النفايات: الاستمرار في الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات الخاصة في جهود إعادة التدوير في عمان.

ه- قطاع الزراعة: وتشمل: تشجيع الزراعة العضوية بهدف تحويل 5 % من المزارع الأردنية لتقدم المنتجات العضوية، وزيادة مشاركة الحكومة في الزراعة العضوية من خلال سن الأنظمة المتعلقة بوضع العلامات السليمة على السلع العضوية وتطوير خطة عمل حكومية للزراعة العضوية، أضف إلى ذلك إنشاء "جمعية تعاونية للزراعة العضوية" لتوفير وجود صلة مباشرة بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين والقطاع العام.

و- قطاع السياحة المستدامة: وتشمل: وضع خطط للسياحة البيئية في المواقع الطبيعية مثل البحر الميت، مع توجيه جهود المحافظة إلى الفنادق وأماكن الإقامة السياحية.

ز- قطاع البيئة: وتركز على زيادة تعزيز الحفاظ على البيئة من خلال زيادة التنسيق بين السياسات ورصدها وإنفاذها، وخفض الدعم الذي له نتائج عكسية على الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى زيادة قدرات وزارة البيئة ولا سيما من خلال توظيف

متخصصين مؤهلين وزيادة الإنفاق العام على القضايا البيئية، وهي تشكل حاليا 0.5 % من ميزانية الحكومة.

2-4- تجربة الإمارات العربية المتحدة: أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المبادرات والمؤتمرات والإستراتيجيات الوطنية فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، ومن أولى هذه المبادرات التي أنشئت من أجل أن تكون الإمارات من الدول السباقة بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر هي المدينة النموذجية "مدينة مصدر" في أبو ظبي، وهي مدينة مصممة لتكون أول مشروع خال من انبعاثات الكربون ويعتمد على الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وقد تأسس هذا المشروع في عام 2008، ومن المتوقع أن ينتهي ما بين الأعوام 2020 و2025، وسوف تكون "مدينة مصدر" موطنا لحوالي ما بين 45000 و50000 شخص و1500 شركة محلية وعالمية.

وفي عام 2012 تبنت دولة الإمارات "إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" من أجل بناء إقتصاد أخضر يعزز الرؤية الوطنية "الإمارات 2021"، التي تطمح أن تجعل الإمارات من أفضل دول العالم في عام 2021، ومن منظور "إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" فإن الاقتصاد الأخضر يعزز التنافسية الإقتصادية ويخلق فرص عمل، يجذب الاستثمارات، يدعم الابتكار والمعرفة، ويعزز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه.

كما عقدت في دبي عام 2014 القمة العالمية للاقتصاد الأخضر بمشاركة أبرز شخصيات القطاع الاقتصادي والمالي في العالم وأبرز المنظمات العالمية المعنية، وقد أكد العديد من المسؤولين الإماراتيين على التزام بلادهم بالإستراتيجيات والمبادرات الخضراء كمبادرة إقتصاد اخضر لتنمية مستدامة التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في عام 2013، وهذه المبادرة تهدف إلى تطوير مجال الاقتصاد الأخضر ودعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، وقد افتتحت الإمارات العام الماضي محطة (شمس1)، والتي تعتبر أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، والتي تنتج 10 % من مجمل إنتاج الطاقة الشمسية في العالم.

وفي ديسمبر 2015، أطلق المجلس الأعلى للطاقة في دبي تقرير حالة الاقتصاد الأخضر في الإمارات 2016 خلال فعاليات القمة العالمية للمناخ في باريس، وبحسب التقرير، انخفض معدل إنتاج الفرد في الإمارات من الانبعاثات خلال فترة ما بين 2000 و2012 من نحو 39.5 طنا إلى نحو 20.6 طنا، مما يؤكد نجاح بعض الإجراءات التي اتخذتها الإمارات في هذا المجال، ووضعت دبي إستراتيجية بعنوان "دبي للطاقة النظيفة 2050 "، والتي تهدف لتحويل الإمارة إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر وتهدف الإستراتيجية إلى توفير 7 % من طاقة دبي من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2020 و25 % بحلول عام 2030 و75 % بحلول عام 2050، كما تسعى الإستراتيجية إلى خفض الطلب على الكهرباء والمياه بنسبة 30 % بحلول العام 2030، وتقليل انبعاثات غاز الكربون لنسبة 16% بحلول العام 2021، كما تسعى دبي إلى إنشاء صندوق دبي الأخضر بقيمة تصل إلى 27 مليار دولار لتحفيز الاستثمارات الخضراء والنمو الأخضر. (34)

كما تم إنشاء مدينة نموذجية مستدامة " مصدر" منخفضة الاستهلاك للمياه والطاقة، ويتم فيها إعادة تدوير مياه الصرف الصحي للاستخدام في الري، واستخدام 200 ميغاواط من الطاقة النظيفة بالطاقة الشمسية مقابل أكثر من 800 ميغاواط بالنسبة لمدينة تقليدية بنفس الحجم، واستهلاك 8000 متر مكعب من مياه التحلية يوميا مقارنة بأكثر من 20000 متر مكعب يوميا بالنسبة لمدينة تقليدية. (35)

الخاتمة:

سارعت الدول العربية إلى تطبيق نهج الاقتصاد الأخضر، مما سيمهد لها الطريق نحو مراعاة البعد الاجتماعي والبيئي موازاة مع البعد الاقتصادي، ولا تزال تشق الطريق قدما من خلال المزيد من الخطط والإستراتيجيات المستقبلية رغم التحديات التي تواجهها.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال دراسة هذا الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الاقتصاد الأخضر سيؤدى إلى عدم تلوث البيئة من خلال الحد من الانبعاثات الكربونية وتدوير النفايات؛
- يخلق الاقتصاد الأخضر المزيد من فرص العمل؛
- يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية؛
- يعزز الاقتصاد الأخضر من منهج التنمية المستدامة.

ثانيا: توصيات الدراسة

بعد الدراسة والنتائج المحصل عليها، يمكن إدراج بعض التوصيات، منها:

-يجب على الحكومات العربية تهيئة المناخ الاستثماري لجلب المشاريع والتكنولوجيات؛

-ضرورة تطوير نماذج وأساليب اقتصادية إقليمية لتقدير كلفة التحول إلى الاقتصاد الأخضر؛

-ضرورة توفر ظروف تمكينية من خلال تكييف الإطار التشريعي وتفعيله بالنظر لتحديات الاقتصاد الأخضر؛

-تطوير الآليات الإقتصادية والمالية الملائمة لدعم تنفيذ البرامج ذات الأولوية مثل النجاعة الطاقية وإنشاء فروع تدوير النفايات؛

-الإستفادة من نتائج البحث، وتعزيز برامج البحث والتطوير وتكييفها، باتصال مع أهداف تطوير الفروع وتعزيز التآزر بين الجامعة والصناعة؛

-تطوير نظام الضرائب البيئية؛

- تعزيز آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدا والتي تعتبر كمحرك لعجلة الاقتصاد الأخضر؛

-إعداد دليل للمهن الخضراء وإنشاء آلية لليقظة خاصة بالحاجات في هذا المجال؛

-ضرورة تطوير مؤشرات موثوقة خاصة بالمنطقة لقياس التقدم المحرز في أنشطة الاقتصاد الأخضر؛

-إنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات وتبادل المعلومات عن الاقتصاد الأخضر.

المراجع:

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 2011، ص. 02، متاح على الرابط الإلكتروني: www.unep.org/greeneconomy

(2)- محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، 2014، ص. 03، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.ropme.org/Uploads/Books/green%20economy%20booklet.pdf

(3)- نفس المرجع السابق، ص. 06.

(4)- مكتب العمل الدولي، 2013، ص. 16- 22.

(5)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، نيروبي، 23-27 أيار/مايو 2016، ص. 8- 9، متاح على الرابط الإلكتروني: https://digitallibrary.un.org/record/704510/files/A_66_25-AR.pdf

(6)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قضايا السياسات العامة: قضايا السياسات العامة الناشئة، فبراير 2011، ص. 04، متاح على الرابط الإلكتروني: https://wedocs.unep.org/.../K1170132_a-GC-26-17-Add_2.pdf

(7)-نفس المرجع السابق، ص. 3- 4.

(8)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر– مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعي السياسات، 2011، ص.03، عن الموقع: www.unep.org/greeneconomy

(9)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

(10)-نفس المرجع السابق، ص. 8- 9.

(11)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قضايا السياسات العامة: قضايا السياسات العامة الناشئة، مرجع سبق ذكره، ص. 10- 13.

(12)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر- مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

(13)- نفس المرجع السابق، ص. 17- 18.

(14)- نفس المرجع السابق، ص. 05.

(15)- نفس المرجع السابق، ص. 05.

(16)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قضايا السياسات العامة: قضايا السياسات العامة الناشئة، مرجع سبق ذكره، ص. 08.

(17)- عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي- الاقتصاد الأخضر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير 2014، الكويت، ص. 56- 57، متاح على الرابط الإلكتروني: www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/ajoes39_article5.pdf

(18)-نفس المرجع السابق، ص. 56- 57.

(19)-برنامج الأمم المتحدة، نحو اقتصاد أخضر - مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع سبق ذكره، ص. 28- 34.

(20)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع سبق ذكره، ص. 09.

(21)- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2015، فيينا، 2016، ص. 68، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.unido.org/sites/default/files/2016.../16-02032_UNIDO_AR_A_ebook_2.pdf

(22)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر - مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع سبق ذكره، ص. 19، 31، 32.

(23)- اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، الاقتصاد الأخضر في المغرب – هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات، مكتب شمال أفريقيا، ص. 2، 7- 11، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-_morocco_ar.pdf

(24)- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد الأخضر – فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل، 2012، ص. 36- 37، متاح على الرابط الإلكتروني:
www.ces.ma

(25)- القانون رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، منشور الجريدة الرسمية عدد 6240 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 الموافق لـ 20 مارس 2014، ص. 3194.

(26)-المادة رقم 2 من المرسوم رقم 922-99-2، الصادر في 13 يناير 2000، المتعلقة بتنظيم واختصاصات كتابة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، جريدة رسمية عدد 4770، بتاريخ 17 فبراير 2000، ص. 254.

(27)- نفس المرجع السابق، المادة رقم 3.

(28)- المادة رقم 3 من المرسوم رقم 758-14-2، صادر في 30 صفر 1436 الموافق لـ 23 ديسمبر 2014، تحدد اختصاصات وتنظيم الوزارة المكلفة بالبيئة، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6330، بتاريخ 8 ربيع الثاني 1436 الموافق لـ 29 يناير 2015، ص. 843.

(29)- المادة 7 من نفس المرسوم.

(30)-القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، الصادر بتاريخ 01 ذي القعدة 1432 الموافق لـ 29 سبتمبر 2011، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 26 ذو القعدة 1432 الموافق لـ 24 أكتوبر 2011، ص. 5185.

(31)- السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، ص. 12، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.premier-

ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/agriculture-peche-ar.pdf

(32)- اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر – فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، مكتب شمال أفريقيا، ص ص. 1-2، 7-12، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.uneca.org/sites/default/.../egm_ge-algeria_ar.pdf

(33)-شركة إنفجن للاستشارات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر في الأردن، أغسطس 2011، متاح على الرابط الإلكتروني: http://inform.gov.jo/ar-jo

(34)- إتحاد المصارف العربية –إدارة الدراسات والبحوث، آفاق الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، 20/05/2016، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.uabonline.org/ar/research/economic

(35)- الاقتصاد الأخضر، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.beatona.net/CMS